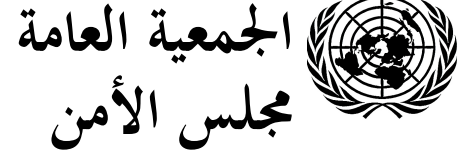


Distr.: General
3 October 2016
Arabic
Original: English



مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البند ٤١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إليكم من
محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياسار هاليت شيفيك
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ الموجهة من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

بناء على تعليمات من حكومتي، أكتب إليكم ردا على الرسالتين المؤرختين ٦ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ الموجهتين إليكم من ممثل القبارصة اليونانيين في نيويورك، اللتين عُمّتا باعتبارهما وثيقتين من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/70/1031-S/2016/760 و A/71/388-S/2016/785، على التوالي)، واللتين تضمّنتا مجددا تأكيدات كاذبة مماثلة لتلك التي تضمّنتها رسائلها السابقة. ومن أجل وضع الأمور في نصابها، أود توجيه عنايتكم الكريمة إلى الحقائق التالية.

بدايةً، وفيما يتعلق بادّعاءات حدوث ما سُمّي ”حروقات لقواعد الملاحة الجوية الدولية“ و ”انتهاكات للمجال الجوي الوطني لجمهورية قبرص من جانب تركيا“، أود أن أكرر تأكيد أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص يتم بكامل علم وموافقة السلطات المعنية في الدولة، وهو أمر ليس للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أية ولاية أو سلطة عليه من أي نوع كان. فهئية الطيران المدني للجمهورية التركية لشمال قبرص هي الجهة الوحيدة المختصة بتقديم خدمات الحركة الجوية ومعلومات الطيران داخل المجال الجوي الوطني الخاص بها. أما فيما يتعلق بالتأكيدات الكاذبة بشأن ”إصدار تنبيهات بصورة غير قانونية إلى الطيارين“، فيجب التشديد على أن الأنشطة التي تجري في مجال إركان للإرشاد الجوي، والتي تتطلب إصدار تنبيهات للطيارين، هي أنشطة تنفذها السلطات المختصة في الجمهورية التركية لشمال قبرص أو أنشطة تجري بالتنسيق مع تلك السلطات، وفقا للمادة ٣ من اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو).

وبالمثل، فإن الادّعاء الوارد في الرسائل المتعلقة بالموانئ القبرصية التركية هو ادّعاء لا أساس له بما أن الإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص ليس لديها أية ولاية أو سلطة على شمال قبرص. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الادّعاء يتجاهل ما هو قائم فعليا على أرض الواقع، ألا وهو وجود دولتين مستقلتين على جزيرة قبرص تتمتعان بالحكم الذاتي وتمارس كل منهما السيادة والولاية داخل إقليمها.

أما فيما يتعلق بالادّعاءات الكاذبة المتكررة بخصوص مطار إركان في الشمال، فلا بد من التشديد مجددا على أن مركز إركان للمراقبة الجوية ومطار إركان المتقدمين تكنولوجيا في شمال قبرص يقدمان خدمات الحركة الجوية المنتظمة والموثوقة والمأمونة منذ أن

رفض القبارصة اليونانيون في عام ١٩٧٧ توفير خدمات الحركة الجوية في الجزء الشمالي من الجزيرة، تمشيا مع سياسة العزلة التي فرضوها على الشعب القبرصي التركي. ومنذ ذلك الحين، تتم جميع الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي لشمال قبرص بكامل علم وإذن إدارة الطيران المدني بالجمهورية التركية لشمال قبرص، وهي جهة ليست للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أية ولاية أو سلطة عليها.

علاوة على ذلك، فإن العزلة المفروضة على القبارصة الأتراك، التي يحاول الجانب القبرصي اليوناني تكريسها عن طريق تشجيع المجتمع الدولي على اعتبار جميع المطارات والموانئ في شمال قبرص "غير قانونية"، مخالفةً تماماً للقانون الدولي وللدعوة الواردة في تقرير الأمين العام السابق، كوفي عنان، المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/2004/437)، حيث قال بوضوح: "أمل أن يكون [بوسع أعضاء مجلس الأمن] أن يضربوا مثالا قويا لجميع الدول على التعاون، سواء على الصعيد الثنائي أو في المنظمات الدولية، على رفع القيود والعراقيل غير الضرورية التي يترتب عنها عزل القبارصة الأتراك وعرقلة تقدمهم، اعتباراً بأن هذا التدبير يتوافق وأحكام قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤)".

وتستوفي تشريعات الجمهورية التركية لشمال قبرص المتعلقة بسلامة الطيران جميع معايير منظمة الطيران المدني الدولي وتوصياتها، إذ توفر ملاححة جوية مأمونة وسريعة للطائرات التي تهبط في مطار إركان أو تغلق منه والتي تستخدم المجال الجوي للجمهورية التركية لشمال قبرص. وجميع المطارات في شمال قبرص تستوفي تماماً المعايير الدولية، وتُخصَّص لها الاستثمارات اللازمة التي تمكنها من مواكبة التطور التكنولوجي. ولقد زيد عدد مراقبي الحركة الجوية مع ازدياد عدد الرحلات الجوية على مرّ السنين، ويتعاون مركز المراقبة الجوية في إركان تعاوناً منتظماً ووثيقاً مع مركز المراقبة الجوية في أنقرة لضمان سلامة سير جميع الرحلات الجوية في المنطقة. وفي عام ٢٠١٥ وحده، بلغ عدد الركاب الذين استخدموا مطار إركان ما يناهز ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ راكب (مقابل ٣ ٢٥٠ ٠٠٠ في عام ٢٠١٤)، في حين يتوقع أن يزيد العدد في عام ٢٠١٦ بنسبة ٧ في المائة. وعلاوة على ذلك، ففي عام ٢٠١٥، استخدمت حوالي ٢٦ ٠٠٠ طائرة مطار إركان للوصول والمغادرة، واستخدمت حوالي ٢١٠ ٠٠٠ طائرة مجال إركان للإرشاد الجوي، في حين يتوقع أن يزيد العدد مجدداً في عام ٢٠١٦ بنسبة ٧ في المائة. وفي هذا الصدد، لا بد من التشديد على أن الجانب القبرصي التركي ملتزم بالتمسك بأعلى المعايير في مجال سلامة

الملاحة الجوية، بما يتماشى تماما مع اتفاقية شيكاغو لعام ١٩٤٤، وأنه مستعد للتعاون مع السلطات القبرصية اليونانية بشأن هذه المسألة المهمة جدا.

وفي حين تسجل مفاوضات التسوية الشاملة تقدما حثيثا في أجواء تسودها الرغبة في التوصل إلى نتائج، أرى من الضروري التشديد على ضرورة توجيه كافة جهودنا نحو تحقيق تسوية عادلة ودائمة للتراع في قبرص وفقا للمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة والإعلان المشترك المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، اللذين يتوخيان قيام شراكة جديدة على أساس المساواة السياسية بين شعبي الجزيرة في إطار نظام اتحادي يضم منطقتين وطائفتين ويتكوّن من دولتين متساويتين في المركز. وعلاوة على ذلك، ينبغي تذكير الإدارة القبرصية اليونانية مجددا بأن نظيرها كان دوماً ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأهيب بالجانب القبرصي اليوناني وقف هذا الخطاب الذي عفا عليه الزمن والمفضي إلى نتائج عكسية، والذي لا يعكس الرؤية المشتركة وروح التعاون اللتين أعرب عنهما قادة الطائفتين في الجزيرة منذ استئناف محادثات التسوية في أيار/مايو ٢٠١٥. وبصفتنا الشريكين في مستقبل جزيرة قبرص، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أبداً أن حلّ المشكلة القبرصية سيعالج بصفة شاملة جميع المسائل العالقة بين الجانبين وينبغي، بالتالي، تركيز كافة جهودنا على السعي لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في التسوية.

وختاماً، أود أن أؤكد مجدداً أننا ملتزمون من جهتنا، نحن الجانب القبرصي التركي، بالثبات على موقفنا البناء والإيجابي في إطار مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها في قبرص، وأنا نشجع جيراننا القبارصة اليونانيين على انتهاج مسار مماثل.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد دانا

ممثل

الجمهورية التركية لشمال قبرص